الاحتياطية المعبأة التي تجمد اعدادا كبيرة من الرجال والمعدات والاليات وتنهك الاقتصاد الاسرائيلي — نظرا لخصوصية هذا الاقتصاد .

٣ — ان وجود القوات الاسرائيلية على الممرات سيساعدها على الدفاع (الدفاع أقوى من الهجوم) وسيؤمن لها امكانات الحرب على الخطوط الداخلية عن طريق الدفاع مقابل مصر بقوات محدودة وحشد كبد القوات لتسديد ضربة على الجبهة السورية التي لم يتم فك الالتحام عليها حتى الان .

٤ — ان وجود القوات الدولية بين الطرفين سيجعل المصريين مضطرين الى طلب سحب هذه القوات ، اذا ما عادت اسرائيل الى المماطلة والتعنت ورغبت مصر في استئناف القتال لتحقيق أهدافها العادلة ، الامر الذي يعطي تل ابيب هامشا زمنيا كافيا لاستدعاء احتياطها وتعبئة قواتها المسلحة المبنية اساسا على الاحتياط (ان القوات الاحتياطية الاسرائيلية تعادل ٢٠٠٪ من القوات العاملة) .

٥ — ان فك التحام القوات الذي لا يرافقه انسحاب اسرائيلي كامل من سيناء سيبقي منابع النفط الواقعة على الشاطىء الشرقي لخليج السويس بيد اسرائيل . وتذكر صحيفة « هيرالد تريبيون » ان ارتفاع اسعار النفط العالمية ، ووصول سعر البرميل الى ١٢ — ١٧ دولارا سيجعل خسارة اسرائيل في حالة انسحابها تعادل ١٠٠٠ مليون دولار . وسيجعل الاقتصاد الاسرائيلي الرازح تحت وطأة الديون والتضخم المالي مضطرا لدفع ٧٠٠ مليون دولار سنويا بالعملة الاجنبية لشراء حاجة اسرائيل النفطية التي تصل الى ١٣٠ الف برميل في السنة .

٦ — ان فك الالتحام دون تطبيق القرار ٣٣٨ سيبقي خلق تناقض عربي — عربي وعربي — سوفياتي وسيؤدي الى تجميد الموقف والعودة الى حالة اللاحرب واللاسلم التي حطمها الجيشان المصري والسوري في يوم ٦ تشرين الاول الماضي . وكانت صحيفة الاهرام قد كتبت في ١٩٧٤/١/٥ « لا يمكن اعتبار الفصل بين القوات هدفا في ذاته بل يكتسب ما يبرره فقط باعتباره خطوة نحو تنفيذ خطوات التسوية المقبلة » ... « ان الاتفاق على مبادىء الفصل بين القوات ينبغي ان يتضمن ما يكفل عدم تجمد الموقف بعد تسلم القوات الدولية مواقعها بين القوات المتحاربة » وفي ٦ من الشهر نفسه اعلن أشرف غربال المبعوث المصري لواشنطن ان مصر على استعداد للاتفاق مع اسرائيل على فك الالتحام بين قواتهما ثم اضاف « ولسنا نعارض تنفيذا مرحليا لتسوية شاملة ولكننا نعارض تجميد وقف اطلاق النار على خط آخر » (الانوار ١٩٧٤/١/٧) .

والنقطة الاخيرة التي لا بد من ذكرها هنا هي ان فك الالتحام على الجبهة المصرية سيخلق على الجبهة السورية وضعا جديدا أشد خطورة ، لانه سيسمح لاسرائيل بحشد قوات عسكرية ضخمة على هذه الجبهة . ولعل هذا هو السبب الذي جعل الرئيس المصري انور السادات يزور دمشق يوم السبت ٧٤/١/١٩ بعد عودته من السعودية ، ودفع وزير الخارجية الاميركي هنري كيسنجر الى زيارة العاصمة السورية يوم الاحد ١٩٧٤/١/٢٠ بعد مقابلة الملك حسين في ميناء العقبة . ولقد صرح الرئيس انور السادات امام الصحفيين الاميركيين في اسوان بتاريخ ١٩٧٣/١/١٨ « انني ملتزم بفصل القوات على الجبهة السورية لاننا جبهة واحدة » وقد بحثت هذا مع الدكتور كيسنجر . وقد وافق معي على ذلك » وعقب كيسنجر على ذلك بقوله « ان الولايات المتحدة تشجع تحقيق فصل القوات على الجبهة السورية وان الرئيس السادات كان واضحا في تعبيره عن ضرورة ان يتبع فصل القوات على الجبهة المصرية فصل مماثل على الجبهة السورية » وأضاف « ان الولايات المتحدة تستعد لبذل جهد مماثل في هذا الصدد » (أ.ش.أ ٧٤/١/١٨) . ومن الملاحظ ان الرئيس المصري والوزير الاميركي سيسعيان الى فك الالتحام على الجبهة السورية قبل البدء بأي عمل آخر ، وقبل العودة الى مؤتمر السلام في جنيف .

والخلاصة : ان اتفاق فك التحام القوات على الجبهة المصرية والذي رحبت به القاهرة وواشنطن والاوساط الحاكمة في تل ابيب ، وعارضته القوى اليمينية الاسرائيلية واعتبرته تنازلا وتراجعا عن أهداف مغلفة امام الضغوط الاميركية ، وقابله الاتحاد السوفياتي ببرود ، ورأت سورية فيه « تطورا خطيرا قد تتضح عواقبه عما قريب » وقابلته بعض الدول العربية بارتياح على حين نظرت اليه دول عربية أخرى بتحفظ مشوب